مجلة المبادرة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Journal of Al-Mubadara of Human and Social Science
ISSN-Online: 2958-7530 |ISSN-Print: 2959-8168

أثر الإنفاق الحكومي الجاري على معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (2000 – 2023م)

The Impact of Current Government Spending on Inflation Rates in Sudan During the Period (2000 – 2023)

د. يوسف الحاج هارون يوسف أستاذ
الاقصاد المشارك - كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية - جامعة الجنينة - السودان.
yousifelhaj50@gmail.com
د. هويدا يس محمد علي يس
أستاذ مساعد – تخصص اقتصاد إسلامي – جامعة غرب كردفان – كلية العلوم الإسلامية – السودان.
howida2024@gmail.com

الاستقبال	2025/12/22
القبول	2026/01/23
المجلد	05
العدد	1
السنة	2026

الملخص:

تناولت الدراسة أثر الإنفاق الحكومي الجاري على معدلات التضخم في السودان، خلال الفترة (2000 – 2023م). هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الإنفاق الحكومي الجاري ومعدلات التضخم، وتسليط الضوء على مدى تأثير الإنفاق الحكومي الجاري على معدلات التضخم في السودان خلال فترة الدراسة. تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الآتي: ما هو أثر الإنفاق الحكومي الجاري على معدلات التضخم في السودان خلال فترة الدراسة؟ اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الدراسة، بالإضافة للمنهج القياسي لتحديد اتجاه العلاقة وقياس تأثير الإنفاق الحكومي الجاري على معدلات التضخم. اعتمدت الدراسة على بيانات بنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء في السودان. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي الجاري ومعدلات التضخم، وأيضًا وجود علاقة توازنية في المدى البعيد بين الإنفاق الحكومي ومعدلات التضخم. أوصت الدراسة بالآتي: ضرورة توجيه الإنفاق الحكومي الجاري نحو القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية، بدلًا من الإنفاق غير الإنتاجي، وترشيد الإنفاق الحكومي الجاري وضبطه وتقليل الإسراف.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي الجاري، التضخم، السودان.

Abstract:

This study examined the impact of current government spending on inflation rates in Sudan during the period 2000–2023. The study aimed to identify the relationship between current government spending and inflation rates and to highlight the extent of the impact of current government spending on inflation rates in Sudan during the study period. The research problem was defined by the following question: What is the impact of current government spending on inflation rates in Sudan during the study period? The study employed a descriptive-analytical approach to describe and analyze the data, in addition to an econometric approach to determine the direction of the relationship and measure the impact of current government spending on inflation rates. The study relied on data from the Central Bank of Sudan and the Central Bureau of Statistics in Sudan. The study reached several conclusions, most notably: a direct relationship between current government spending and inflation rates, and also a long-term equilibrium relationship between government spending and inflation rates. The study recommended the following: directing current government spending towards productive sectors and infrastructure instead of unproductive spending; rationalizing and controlling current government spending; and reducing waste.

Keywords: Current government spending, inflation, Sudan.

المقدمة:

يعدّ الإنفاق الحكومي أداة في يد الدولة تستعمله في كل الظروف والأوقات، للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصـــادية، بهدف تحقيق ما تتطلع إليه من تقدم وتطور في أوجه الحياة وميادينها كافة، كما ركز الفكر المالي على الإنفاق الحكومي، واعتبره أهم أدوات الســـياســـة المالية لتحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، ولعل أهم أهداف الاقتصاد الوطني هي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وتخفيض معدلات التضخم إلى مستويات طبيعية. ومن أبرز المشاكل الاقتصادية التي تواجهها اقتصاديات العالم المتقدمة والنامية على حد سواء هو التضـخم، حيث أدى موضـوع التضـــخم إلى اهتمام واســـع من قبل العديد من الباحثين والاقتصـــاديين باعتبار من المرتكزات الأســاســية التي تقوم بتوجيه الســياســات والبرامج الحكومية، وتحاول الحكومة اتباع ســياســات اقتصـــادية لاســـتهداف التضـــخم. والســـودان كغيره من الدول النامية أولت اهتمامًا كبيرًا للإنفاق الحكومي في ســياســتها الاقتصــادية، من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصــادية متمثلة في البرامج التنموية.

يرتبط الإنفاق الحكومي الجاري بعلاقة مباشـــرة بالتضـــخم، حيث نجد أن الزيادة المفرطة في الإنفاق الحكومي الجاري تؤدي إلى خلق طلب إضافي ينتج عنه ارتفاع في معدلات الأسعار، خاصة في الاقتصاديات التي لا تمتلك موارد إنتاجية وبنية اقتصادية قوية تستجيب للطلب الزائد فيه. إن ارتفاع معدلات التضخم في السودان أدى لمشاكل هيكلية، ظلت تلازم الاقتصاد السوداني لفترة طويلة نتيجة لعدم وجود التخطيط الســـليم، ولعب الإنفاق الحكومي الجاري دورًا كبيرًا في ارتفاع معدلات التضـــخم، وإن هذا الإنفاق لا يقابله إنتاج حقيقي، مثلًا الصـــرف على الأمن والدفاع، بالإضـــافة إلى الصـــرف على مســـتحقات اتفاقيات الســـلام الموقعة بين الحكومة والأطراف الأخرى، علاوة على ذلك زيادة حجم الســـيولة الناتجة عن اســـتدانة الحكومة من الجهاز المصـــرفي لمواجهة عجز الموازنة.

مشكلة الدراسة:

على ضـــوء ما ســـبق ذكره، تتمحور الدراســـة على محاولة اســـتكشـــاف الآثار التي تتركها تغيرات الإنفاق الحكومي الجاري على معدلات التضـخم، ولذلك يمكن صـياغة مشـكلة الدراسـة على النحو الآتي: ما هو أثر الإنفاق الحكومي الجاري على معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (2000 – 2023م)؟

فرضيات الدراسة:

1. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي الجاري ومعدلات التضخم.
2. توجد علاقة توازينة بعيد المدى بين الإنفاق الحكومي الجاري ومعدلات التضخم.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراســـة في الجانب النظري في إبراز أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحســـين النشـاط الاقتصـادي، وإبراز تأثير سـياسـة الإنفاق الحكومي الجاري على معدلات التضـخم. أما في

الجانب التطبيقي، فهي تعطي نظرة حول أثر سياسة الإنفاق الحكومي الجاري على معدلات التضخم في السودان خلال فترة الدراسة، كما تكمن أهمية الدراسة في بيان أهمية هذا الموضوع لمتخذي القرارات الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

1. بيان تأثير الإنفاق الحكومي الجاري على معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (2000 – 2023م).
2. إلقاء الضوء على الإنفاق الحكومي الجاري في السودان وتحليل اتجاهاته وأنماطه.
3. تحليل سياسة الإنفاق الحكومي الجاري في السودان في ظل حدة مشكلة التضخم في السودان.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أغراض الدراسة سيتم استخدام المنهجين الوصفي التحليلي والكمي على النحو الآتي: استخدم المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة؛ لأنه أكثر المناهج استخدامًا في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، وهو يناسب الظاهرة موضوع الدراسة، وذلك لتوضيح حجم الإنفاق الحكومي الجاري وتطوره وهيكله في السودان، وتأثيره على معدلات التضخم، وسيتم استخدام المصادر الثانوية في هذه الدراسة، ويستخدم المنهج الكمي لبناء أنموذج قياسي، وذلك لقياس أثر الإنفاق الحكومي الجاري كأحد محددات معدلات التضخم، وذلك من خلال اختبار العلاقة بين المتغيرات.

حدود الدراسة:

في إطار المكاني تم التركيز على السودان، أما في إطار الزمني، فسيتم بناء أنموذج قياسي خلال الفترة (2000 – 2023م).

تنظيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة لثلاثة محاور: المحور الأول/ الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة، والمحور الثاني/ الإطار النظري للدراسة، والمحور الثالث/ الإطار التحليلي للدراسة واختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

يعود سبب اختيار هذا الموضوع إلى الرغبة في التعرف على سياسة الإنفاق الحكومي الجاري في السودان، ومدى تأثير الإنفاق الحكومي الجاري على معدلات التضخم. والسبب الثاني هو الرغبة في تقديم توصيات تساعد الحكومة في تحقيق معالجة مشكلة التضخم، لما له من أهمية بالغة لمتخذي القرارات في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي يعاني منها السودان.

الدراسات السابقة:

1. دراسة عامر عمران كاظم (2005م):

هدفت الدراسة إلى معرفة اتجاه وسلوك العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق خلال الفترة (1980 – 1996م). اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي المعزز بالقياس الاقتصادي. وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: النمو المتزايد في عرض النقود وبمعدلات تفوق معدلات النمو في الناتج المحلي الحقيقي أدى إلى دفع الأسعار باتجاه الارتفاع، وضعف الإنفاق العام في التأثير على الناتج الملحي الإجمالي، كما أظهرت نتائج التحليل القياسي قوة العلاقة بين الزيادة في عرض النقود والزيادة في الإنفاق العام.

2. دراسة أميرة عبد السلام محمد (2010م):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محددات التضخم في السودان خلال الفترة (1980- 2008م، واتبع البحث المنهج التحليلي الكمي لاختبار الفروض تحديدا يستخدم تحليل الانحدار المتمثل في طريقة المربعات الصغرى، لتقدير معادلة التضخم بغرض معرفة العوامل المؤثرة في التضخم. وتوصلت الدراسة بعد إجراء التحليل إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر سلبًا على التضخم، ما يعني أن أي نقصان في الناتج المحلي بوحدة واحدة تصحبها زيادة في التضخم بمقدار 4.8٪، وجاءت إشارة الناتج المحلي سالبة، وهذا دلالة على وجود علاقة عكسية، واتضح أن الدين الخارجي يؤثر إيجابًا على التضخم، ما يعني أن أي زيادة في الدين الخارجي يؤدي إلى زيادة في التضخم، الإشارة موجبة دلالة على وجود علاقة طردية، وتم التوصل إلى أن عرض النقود يؤثر إيجابًا على التضخم، أي أن الزيادة في عرض النقود بوحدة واحدة تؤدي إلى الزيادة في التضخم بمقدار (3.13) وكانت إشارة عرض النقود موجبة، وهذا دلالة على وجود علاقة طردية بين عرض النقود والتضخم.

3. دراسة رحاب عبد الرحمن الساير(2015م):

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان وعرض الوضع القائم للتضخم في السودان، وكيفية معالجته بواسطة السياسة المالية والنقدية، واستخدم المنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي، وتم جمع البيانات عن طريق مصادر ثانوية، تتمثل في المراجع والكتب والتقارير الثانوية للجهات ذات الصلة بالموضوع. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي الجاري والتضخم في السودان، والزيادة الظاهرية في أرقام الإنفاق الجاري والاعتماد على السلع المستوردة من الخارج كان إحدى أسباب زيادة معدلات التضخم في السودان، من أهم التوصيات: توجيه الإنفاق العام للمجالات الإنتاجية، والاحتراز في سياسة الأجور يقود إلى تخفيض معدلات التضخم في السودان.

4. دراسة Ogbal Momodu (2015):

هدفت الدراسة إلى تحليل سلوك العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في نيجيريا خلال الفترة (1970 – 2011م)، وذلك باستخدام عدة نماذج قياسية، كنماذج التكامل المشترك وتصحيح

الخطأ، سببية غرانجر، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق العام والتضخم، إلا أنه لا يوجد علاقة سببية بين التضخم والإنفاق الحكومي في نيجيريا خلال فترة الدراسة.

أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

من خلال استعراض أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية نشير إلى أن الدراسة الحالية تتفق مع بعض الدراسات السابقة في موضوعها الأساسي، وهو أثر الإنفاق الحكومي الجاري على معدلات التضخم، إلا أنها تختلف عنها في بعض الدراسات السابقة في استخدامها الجانب الإحصائي أسلوب تحليل السلاسل الزمنية للفترة ما بين (2000 – 2023م).

المحور الثاني/ الإطار النظري للدراسة:

أولًا/ الإنفاق الحكومي:

يعدّ الإنفاق الحكومي أداة تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، وتكتسب دراستها جانبًا مهمًا وحيويًا في الدراسات المالية، كما يتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي، فهي بذلك تعكس جوانب الأنشطة العامة، وتبين البرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة أرقام واعتمادات، سعيًا منها لتحقيق أقصى نفع جماعي ممكن. يعدّ الإنفاق الحكومي من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في رسم سياساتها الاقتصادية وتطبيقها، وسنتطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالإنفاق الحكومي.

تعريف الإنفاق الحكومي:

يعرف الإنفاق الحكومي بأنّه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة، أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة. وتعرف كذلك بأنها كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة (كريم بودخدع، 2001م، ص30). أو بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية) بقصد تحقيق منفعة عامة (محمد محرزي، 2003م، ص68).

تقسيمات الإنفاق الحكومي:

تستند تقسيمات الإنفاق الحكومي إلى عدة معايير محددة، وعليه سيتم التطرق إلى التقسيمات العلمية (الاقتصادية) للنفقات العمومية. يعتمد التقسيم الاقتصادي للنفقات العمومية على ثلاثة معايير رئيسة، وهي:

1. معيار الدورية (التكرار): استنادًا إلى معيار الدورية يمكن التمييز بين نوعين من النفقات العمومية:
- النفقات العامة الدورية: وهي تلك النفقات التي تتميز بالتكرار، ويطغى عليها طابع الدوام، وتندرج في تسيير المرافق الأساسية للدولة، كالأمن والتعليم، كما تعرف كذلك بالنفقات العادية أو الجارية.
- النفقات العامة غير الدورية: والمقصود بها تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية، كما أنها قد تظهر في أوقات غير منتظرة (كالكوارث الطبيعية والحروب) ما يصعب التوقعات بحجمها، إذ إنها غالبًا ما تمول من إيرادات غير عادية كالاقتراض.

2. معيار الأثر على الناتج الوطني وحجمه: يمكن التمييز وفق هذا المعيار بين نوعين من النفقات: النفقات الحقيقية، والنفقات غير الحقيقية (التحويلية).

- النفقات الحقيقية: ترمي إلى الإنتاج الوطني، أي تمثل مقابل ما تدفعه السلطات العمومية حتى تحصل على عناصر الإنتاج الأساسية، أو توفر خدمات وسلع ضرورية لسير مصالحها، وعليه فإنها تعتبر نفقات منتجة تزيد من الدخل القومي للدولة.

- النفقات غير الحقيقية: إذ إنها لا تزيد في الإنتاج الوطني، وتقتصر على إعادة توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع عن طريق ما يعرف بالتحويلات الاجتماعية، كأنظمة الحماية الاجتماعية والمعاشات.

3. معيار الوظيفة التي تؤديها النفقات العامة: يمكن تقسيم النفقة العامة تبعًا للغرض الذي تؤديه، أي تبعًا لأثرها العائد على المجتمع، وخاصة الاقتصادية منها، فوفق هذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة إلى:

- النفقات الإدارية: هي تلك النفقات اللازمة لتسيير الشؤون الإدارية، كأجور المستخدمين.

- النفقات الاجتماعية: الرامية أساسًا إلى تحقيق التنمية والتكافل الاجتماعي.

- النفقات الاقتصادية: تمثل النفقات الضرورية لتقوية النسيج الصناعي، دفعًا لاستثمار وتمتين البنى التحتية.

4. معيار الشمولية: كما يمكن تقسيم النفقات العمومية حسب معيار الشمولية إلى:

- النفقات المركزية أو الوطنية: هي نفقات ذات طابع وطني، تقوم بها الحكومة المركزية، وتشمل جميع أفراد الدولة الواحدة، نحو: نفقات الدفاع، والقضاء، والأمن.

- النفقات المحلية: هي نفقات ذات طابع إقليمي أو محلي، تتكفل به الجماعات المحلية، كالبلديات والولايات (محمود الوادي وآخرون، المصدر السابق، ص122).

ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي:

وتبين هذا من خلال الدراسة التي أجراها الألماني (أدولف فاجن) بخصوص تطور الإنفاق العام في الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، حيث صاغ القانون الاقتصادي (قانون فاجنر)، والذي يشير إلى أنه كلما حقق معدلًا معينًا من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة (نامية أو متقدمة)، ومن ثَمّ زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج القومي، وقد لوحظ أن ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي ترجع إلى ما يأتي: (محمد محرزي، المرجع السابق، ص60).

1. الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق الحكومي: انخفاض قيمة النقود - اختلاف طرق المحاسبة الحكومية - التزايد السكاني - التوسع الإقليمي.

2. الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق الحكومي: زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي- اتساع الدور الاجتماعي للدولة - تغيير الدور السياسي للدولة - أثر الحرب.

الإنفاق الحكومي الجاري في السودان:

تعريف النفقات الحكومية الجارية:

هي تلك النفقات التي تستلزم تحقيق تسيير أمور الدولة من سلع وخدمات، لإشباع الحاجات الجارية التي تتكرر بصورة سنوية متكررة. (أحمد علام، 2012م، ص70). يتضمن الإنفاق الحكومي الجاري الصرف على الفصول الأول والثاني والثالث، ويشمل الفصل الأول تعويضات العاملين، ويشمل الفصل الثاني الصرف على تسيير الوحدات الحكومية الإتحادية والبنود الممركزة، ويشمل الفصل الثالث الدعم الاتحادي للولايات، ويتم تنفيذه عبر الصندوق القومي لدعم الولايات. (وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، 2003م، ص95).

بنود الإنفاق الحكومي الجاري:

1. **تعويضات العاملين:** تشمل الأجور والمرتبات والمساهمات الاجتماعية للأنشطة والأعمال التي تقوم بها الحكومة.
2. **شراء السلع والخدمات والاشتراك في المنظمات الدولية:** تعني شراء السلع والخدمات اللازمة لتسيير دولاب الدولة، وتمكينها من القيام بوظائفها، بما في ذلك الاعتمادات الممركزة لاحتياجات القوات المسلحة، والاشتراك في المنظمات الدولية.
3. **دعم السلع الإستراتيجية:** تشمل المواد البترولية والقمح والسكر. (أحمد مجذوب، 2013م، ص32).
4. **تكلفة التمويل:** تشمل القروض الخارجية وأرباح شهامة والصكوك.
5. **الإعانات:** هي تحويلات جارية تدفعها وحدات حكومية إلى شركات أو مشروعات.
6. **المنافع الاجتماعية:** تشمل دعم الحكومة للقطاع الأسري المباشر: (التأمين الصحي، ودعم العلاج بالداخل، ودعم الحوادث، والإسعافات لإصابات الأطفال).
7. **المصروفات الأخرى:** تشمل بند تكلفة الرسوم الجمركية للواردات القومية، والجهات الأخرى المنصوص عليها في القانون والقيمة المضافة.
8. **تحويلات الولايات:** تشمل الاعتمادات المالية المخصصة للولايات من الإيرادات القومية. (أحمد مجذوب، المصدر السابق، ص32).

تطورات النفقات الجارية في السودان خلال الفترة (2000 – 2023م):

النفقات الجارية هي النفقات التي تستلزم تحقيق تسيير أمور الدولة، وذلك من خلال الحصول على ما يلزمها من سلع وخدمات، لإشباع الحاجات الجارية التي تتكرر بصورة متكررة في كل سنة.

الجدول رقم (1) يوضح تطورات النفقات الجارية في السودان خلال الفترة (2000 – 2023م)

السنوات	النفقات الجارية	السنوات	النفقات الجارية
2000	3125	2012	26272
2001	3428	2013	36178
2002	3770	2014	50380
2003	5633	2015	54854
2004	7936	2016	62195
2005	10435	2017	86106
2006	14713	2018	155796
2007	17403	2019	1,089,400
2008	22725	2020	457,778
2009	20696	2021	1,510,321
2010	24162	2022	3,318,000
2011	28578	2023	1,676,621

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء (2000 – 2023م).

من خلال الجدول رقم (1) يلاحظ أن نسبة النفقات الجارية من جملة النفقات العامة مرتفعة جدًا، ما يدل على أن الصرف على السلع الاستهلاكية والصرف على الأجور والمرتبات وتعويضات العاملين مرتفع جدًا، وهذا يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، ويلاحظ أن أعلى قيمة للنفقات الجارية بلغت 3,318,000 مليون جنيه في العام 2022م، ويُعزى ذلك إلى دعم السلع الإستراتيجية بقيمة 3,018,000 مليون جنيه، بنسبة مساهمة في إجمالي النفقات العامة قدرت بحوالي 90٪، بينما بلغت أقل قيمة للنفقات الجارية 3125 مليون جنيه في العام 2000م، ويُعزى ذلك إلى انخفاض الفصل الثاني الذي يتضمن مصروفات التسيير والبنود اللامركزة والدعم الاجتماعي، بنسبة مساهمة في إجمالي الإنفاق العام، قدرت بحوالي 83.2٪.

ثانيًا/ التضخم:

التضخم ظاهرة عالمية تشمل اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على السواء، ومن المعروف أن عدم استقرار الأسعار يمكن أن يكون ارتفاعًا أو انخفاضًا، عندما يكون هناك ارتفاع في الأسعار، فمعنى ذلك أن هناك تضـــخمًا، أما إذا كان هناك انخفاض في الأســـعار، فمعنى ذلك أن هناك انكماشًا.

تعريف التضخم:

اكتسب التضخم العديد من المفاهيم في الفكر الاقتصادي، ولم يوجد حتى الآن مفهوم محدد أو تعريف محدد وواضح للتضخم، فبعض الاقتصاديين يعتقدون أن التضخم يعود إلى زيادة كمية النقود المتداولة، فتكون أكبر من السلع المعروضة، ما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. أما البعض الآخر، فيعتقد أن التضـــخم قد يحدث نتيجة لزيادة الإنفاق القومي، فيكون أكبر من الزيادة في الإنتاج. وهناك من يعتقد أن التضـــخم يعود إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج. وبناء على ما تقدم يمكن أن نعرف التضخم: هو عبارة عن الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار في الدولة، وذلك نتيجة للزيادة في كمية النقود المتداولة، أو نتيجة لفائض الطلب عن المعروض من السلع والخدمات، أو نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج. (عبد القادر عطية وآخرون، ص179).

أنواع التضخم:

يتم تحديد أنواع التضخم استنادًا إلى عدة معايير، نذكر منها:

أولًا/ تحكم الدولة في جهاز الائتمان:

يندرج تحت هذا المعيار ثلاثة اتجاهات تضـــخمية، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى تحكم الدولة وتأثيرها في المستويات العامة للأسعار، وتتمثل هذه الاتجاهات فيما يأتي:

1. **التضـــخم الطليق:** يتســـم هذا النوع من التضـــخم بارتفاع ســـافر في الأســـعار والأجور والنفقات الأخرى، التي تتصـــف حركتها بالمرونة، وتتجلى في ارتفاع عام في الدخول النقدية، دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات. (غازي عناية، ص57).
2. **التضـــخم المكبوت:** تتدخل الدولة في إحداث هذا النوع من التضـــخم من خلال منع الارتفاع المســـتمر للأســـعار، وذلك باتخاذ إجراءات مؤقتة، تتمثل في تجميد الأســـعار والرقابة على الصـــرف، وفرض حد أقصى للسعر.
3. **التضـــخم الكامن:** يظهر هذا النوع من الضـــخم بشـــكل كبير خلال فترة الحروب، حيث يزيد الطلب على الســـلع الاســـتهلاكية والغذائية بشـــكل كبير نتيجة ارتفاع الدخول النقدية للأفراد. (عقيل عبد االله، ص191).

ثانيًا/ تعدد القطاعات الاقتصادية:

يختلف التضخم في قطاع السلع عن ذلك الموجود في السوق بحسب عوامل الإنتاج، وفي هذا الصدد يقسم كينز هذه الأنواع إلى:

1. **التضخم السلعي:** يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك، ويعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.
2. **التضخم الرأسمالي:** هو التضخم الذي يحدث في قطاع صناعات الاستثمار، ويعبر عن ارتفاع قيمة سلع الاستثمار مقارنة مع نفقة إنتاجها، فتتحقق أرباح كبيرة في قطاعي الاستثمار والاستهلاك.

ثالثًا/ مدى حدة الضغط التضخمي:

نميز بالنظر إلى هذا المعيار بين:

1. **التضخم الجامح:** يعد من أشد أنواع التضخم، فهو نتيجة حتمية لارتفاع شديد ومستمر في الأسعار، فيصعب على السلطات الحكومية التدخل للحد من تزايدها، وينجم عنها انهيار النظام النقدي، وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية.
2. **التضخم الزاحف:** يستخدم هذا المصطلح للدلالة على ارتفاع المستوى العام للأسعار، بمعدلات بسيطة خلال فترة زمنية طويلة نسبيًا، وتكمن خطورته في أثره النفسي، الذي يدفع الأفراد إلى قبوله والتعايش معه، وذلك بسبب الارتفاعات الصغيرة والمتتالية في الأسعار. (حربي عريقات، ص163).

رابعًا/ التوازن بين كمية النقود وكمية الإنتاج:

يندرج تحت هذا المعيار كل من:

1. **تضخم جذب الطلب:** يندرج هذا النوع من التضخم عن زيادة الطلب الكلي مقارنة بالطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، وفي هذه الحالة تؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي، وإلى ارتفاع الأسعار، بدلا من ارتفاع الناتج الحقيقي.
2. **تضخم جذب التكلفة:** يقصد به ارتفاع أسعار خدمات عناصر الإنتاج بنسبة أكبر من ارتفاع إنتاجيتهم الجدية.
3. **التضخم المستورد:** يعبر عن الزيادة المتسارعة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة، ويظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات النامية كونها أكثر انفتاحًا على العالم الخارجي، واعتمادها الكبير على السلع المستوردة. (بسام الحجار، ص150).

ظاهرة التضخم في السودان:

ظل السودان كغيره من الدولة النامية يعاني من التضخم ولفترات طويلة، وإن اختلفت حدته من فترة إلى أخرى، وقد لعبت السياسات الاقتصادية غير الملائمة دورًا رئيسًا في حدوثه. يعزى ارتفاع معدل التضخم في السودان لمشاكل هيكلية ظلت تلازم الاقتصاد السوداني لفترة طويلة، نتيجة لعدم وجود التخطيط السليم، إلى جانب تسييس العملية الاقتصادية برمتها، وقد لعب الإنفاق الحكومي المتعاظم دورًا كبيرًا في ارتفاع حدة التضخم، لا سيما وأن هذا الإنفاق لا يقابله إنتاج حقيقي، وعلاوة على زيادة حجم السيولة الناتجة عن استدانة الحكومة من الجهاز المصرفي

لمواجهة عجز الميزانية. الجدول الآتي يوضح معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (2000 – 2023م)

الجدول رقم (2) يوضح تطورات معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (2000 - 2023م)

السنوات	معدلات التضخم	السنوات	معدلات التضخم
2000	8.1	2012	44.4
2001	5.0	2013	41.9
2002	8.3	2014	25.7
2003	8.3	2015	12.6
2004	12.6	2016	30.5
2005	5.6	2017	25.2
2006	15.7	2018	72.9
2007	8.8	2019	57.0
2008	14.0	2020	269.3
2009	11.0	2021	318.2
2010	15.4	2022	138.8
2011	18.9	2023	238.3

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء (2000 – 2023م).

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن معدلات التضخم ظلت شبه مستقرة خلال الفترة (2000 – 2007م) حتى ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية في 2008م، والتوقيع على اتفاقية السلام، وما صاحبها من توسع في الإنفاق الحكومي، وانفصال جنوب السودان، وما تبعه من توقف التدفقات الاستثمارية الخارجية، وخروج الموارد البترولية من إيرادات الحكومة، والإيرادات المتوقعة من نقل البترول، حيث ارتفع معدل التضخم إلى 14٪ في العام 2008م، واستمر ارتفاع معدل التضخم حتى العام 2013م، ويُعزى ذلك لارتفاع التضخم في جميع المجموعات السلعية، وخاصة المحروقات بسبب رفع الدعم جزئيًا عنها، ضمن حزمة إجراءات الإصلاح الاقتصادي، التي نفذت خلال العام 2013م، ثم انخفض معدل التضخم مرة أخرى إلى 25.7٪ في العام 2014م، يُعزى ذلك إلى محاولة النهوض بالاقتصاد السوداني، وخفض معدلات التضخم عن طريق تطبيق البرنامج الثلاثي الإسعافي، الذي نفذ خلال الفترة (2012 – 2014م). وفي العام 2015م انخفضت معدلات التضخم إلى 12.6٪، ثم ارتفعت مرة أخرى في العام 2016م إلى 30.5٪، وجاء الارتفاع نتيجة لارتفاع أسعار السلع الغذائية والطاقة بعد خفض الدعم الحكومي، بالإضافة إلى زيادة تكاليف الاستيراد وتدهور سعر الصرف. وفي العام 2018م سجل معدل التضخم 72.9٪، ويرجع ذلك الارتفاع إلى رفع الدعم

الحكومي عن بعض السلع وارتفاع أسعار المواد الغذائية، ثم ارتفع معدلات التضخم في أعوام 2020م و2021م و2023م، ويُعزى ذلك إلى رفع الدعم الكلي عن السلع.

المحور الثالث/ الإطار التحليلي للدراسة واختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات:

الشكل رقم (1) يوضح نظرة تأملية للبيانات

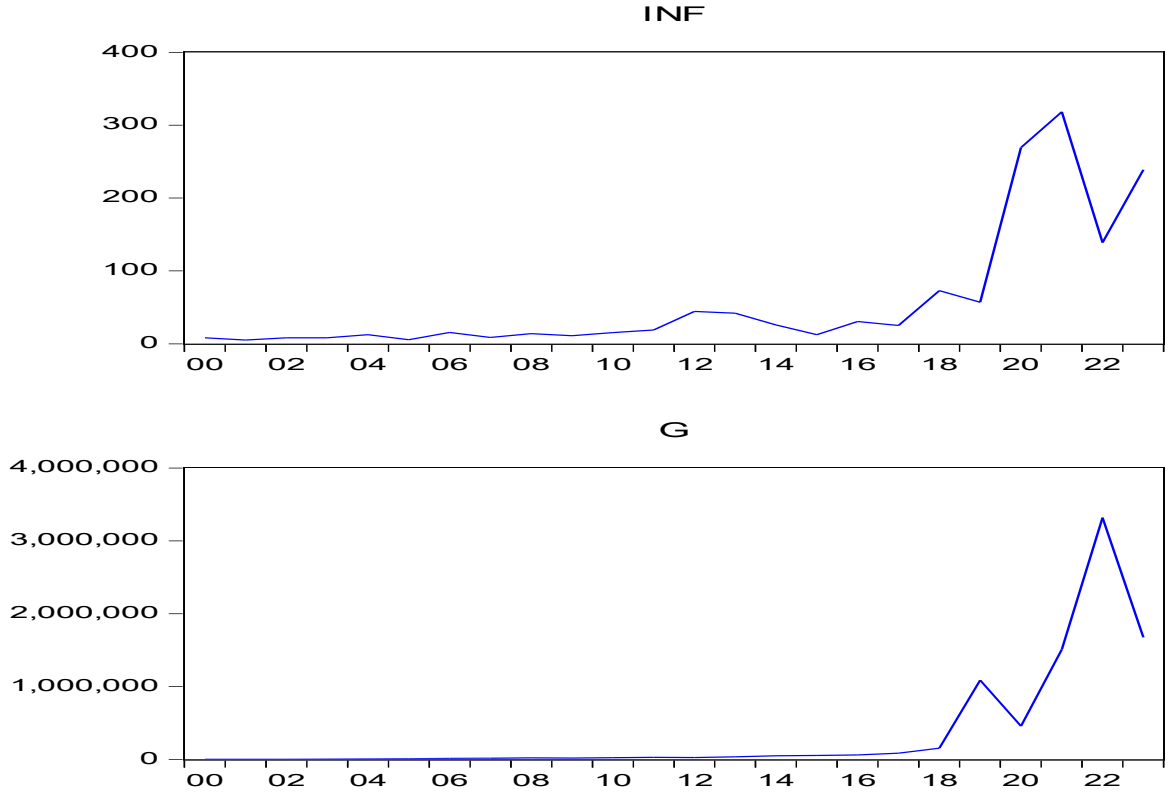

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل Eviews10

من الشكل أعلاه، يلاحظ أن بيانات الدراسة غير مستقرة، وعليه يمكن استخدام اختبارات جذر الوحدة للتأكد من استقرار بيانات الدراسة.

الجدول رقم (3) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة

المتغيرات	إحصائية الاختبار	القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5٪	نوع الاختبار	مستوى الاستقرار
INF	6.49	3.01	p.p	الفرق الأول
G	5.72	3.00	p.p	الفرق الأول

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل Eviews10

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن قيمة pp test statistic بالنسبة لمتغير معدلات التضخم (INF) بلغت (6.49)، وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5٪ (3.01)، وعليه نرفض فرض العدم، ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار (معدلات التضخم) في الفرق الأول. وكذلك الحال في المتغير المستقل (الإنفاق الحكومي الجاري (G)) حيث بلغت قيم P.P test statistic (5.72)، وهي

أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5٪ (3.00). وعليه نرفض فرض العدم، ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغير المستقل في الفرق الأول.

اختبار التكامل المشترك وفقًا لاختبار جرانجر بافتراض أن:

$$INF = F(G)$$

الجدول رقم (4) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي

المتغير	إحصائية الاختبار	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5٪	نوع الاختبار	مستوى الاستقرار
RESID01	5.49	2.99	p.p	عند المستوى

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل Eviews10

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة P.P test statistic لمتغير البواقي (5.49)، وهي أكبر من القيمة الحرجة (2.99) عند مستوى معنوية 5٪، وعليه نرفض فرض العدم، ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار سلسلة البواقي عند المستوى، ما يعني وجود تكامل بين متغيرات الدراسة كما في الشكل أدناه.

الشكل رقم (2) يوضح استقرار سلسلة البواقي

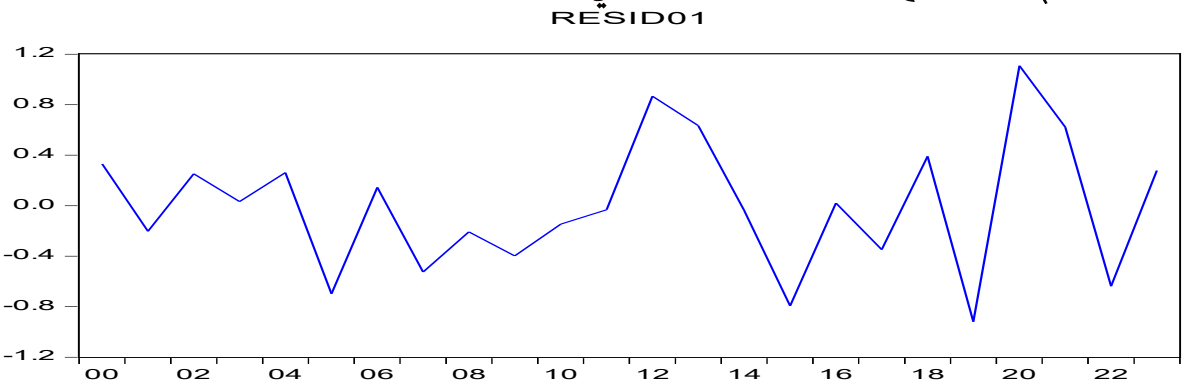

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل Eviews10

تقدير الأنموذج:

باستخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير معادلة الانحدار البسيط

Estimation Command:
LS LOG(INF) C LOG(G)
Estimation Equation:
LOG(INF) = C(1) + C(2)*LOG(G)
Substituted Coefficients:
LOG(INF) = -2.63713560909 + 0.546645858727*LOG(G)

نتائج تقدير المعادلة من الجدول رقم (3) نتائج تقدير الأنموذج:

الجدول رقم (5) يوضح نتائج التقدير للأنموذج

1	2	3	4	5
المتغيرات	المعالم	الخطأ المعياري	T المحسوبة	القيمة الاحتمالية pro(t-test statistic)
C	-2.637136	0.600475	-4.391751	0.0002
LOG(G)	0.546646	0.054873	9.962036	0.0000

Obs*R- squared=4.88 prob chi=0.87	$R^2 = 0.82$
DW =2.3	$R^{-2} = 0.81$
Prob(F- Statistic)=0.000000	F-statistic=99.24216

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل Eviews10

تقييم معلمات الأنموذج:

هنالك ثلاثة معايير تستخدم في تقييم نتائج التقدير القياسي، وهي:

- المعيار الاقتصادي.
- المعيار الإحصائي.
- المعيار القياسي.

أولًا/ تقييم معالم الأنموذج وفقًا للمعيار الاقتصادي:

أ. العمود رقم (1) يشتمل على المتغيرات، وهي المتغير المستقل ومعامل الثابت.

ب. العمود رقم (3) يحتوي على تقديرات معالم المعادلة، حيث يتضح فيه معلمة الثابت ومعامل الإنفاق الحكومي الجاري، حيث بلغ (0.55) الإشارة الموجبة تعني وجود علاقة طردية ما بين الإنفاق الحكومي الجاري ومعدلات التضخم في السودان خلال فترة الدراسة، وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية.

ج. العمود رقم (3) يضم الأخطاء المعيارية، وهي عبارة عن انحراف تقدير المعلمة عن القيمة الحقيقة لها، فكلما صغر الانحراف المعياري للمعلمة المعينة كلما دل ذلك على دقة تقديرها.

ثانيًا/ تقييم معالم الأنموذج وفقًا للمعيار الإحصائي:

1. العمود رقم (4) يظهر قيم t المحسوبة لتقديرات معالم الأنموذج، حيث t المحسوبة لتقديرات معلمة الثابت (4.39-) ولمعلمة المتغير المستقل (9.96).

2. العمود رقم (5) يمثل القيم الاحتمالية (T-Test Statistic) Prob لمعالم الأنموذج، التي يتم من خلالها تحديد ما إذا كانت المعلمة معنوية إحصائيًا أم لا، ومن نتائج التحليل يتضح أن معلمة الثابت

(0.002) وهي أقل من 0.05، ما يعني أن الثابت معنوي، كما بلغت القيمة الاحتمالية لمعامل الإنفاق الحكومي الجاري (0.0000)، وهي قيمة أقل من 0.05، ما يعني معامل الإنفاق الحكومي الجاري معنوي لوجود علاقة بين الإنفاق الحكومي الجاري ومعدلات التضخم في السودان.

3. يظهر أسفل الجدول رقم (3) أيضًا معامل التحديد (R^2)، ويستخدم لقياس القدرة التفسيرية لأنموذج، ومن الجدول يتضح أنه يساوي (0.82) = ^2R، وهذا يعني أن المتغير المستقل الإنفاق الحكومي الجاري (G) استطاع أن يفسر بنسبة 82٪ من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع معدلات التضخم (INF) والباقي قدره 18٪ يعود إلى المتغير العشوائي (u) (المتغيرات غير المضمنة في الأنموذج). وهذا يدل على جودة توفيق الأنموذج.

ثالثًا/ تقييم معالم الأنموذج وفقًا للمعيار القياسي:

- أسفل الجدول رقم (3) تظهر بعض الاختبارات القياسية تفاصيلها كالآتي:

- اختبار دربن واطسون (DW): يستخدم للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي أو أخطاء الأنموذج، وهو يساوي (2.3)، وبالرجوع إلى القيمة الجدولية التي تتراوح ما بين (1.5 إلى 2.5) يلاحظ أنها تقترب من القيمة المعيارية، ما يعني أن الأنموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

- اختبار وايت (White): يستخدم للكشف عن مشكلة اختلاف التباين، التي قلما نجدها في بيانات السلاسل الزمنية، فمن قيمة الاختبار (4.87) = OPs*R-squared وقيمتها الاحتمالية (0.87) وهي أكبر من 5٪، ما يدعو إلى رفض الفرض البديل، وقبول فرض العدم القائل بعدم وجود مشكلة اختلاف تباين. وهذا يعني أن الأنموذج مستوفٍ كل المعايير، ولا يعاني من أي مشكلة من مشاكل القياس.

اختبار مقدرة الأنموذج على التنبؤ:

الشكل رقم (3) يوضح القدرة التنبؤية للأنموذج

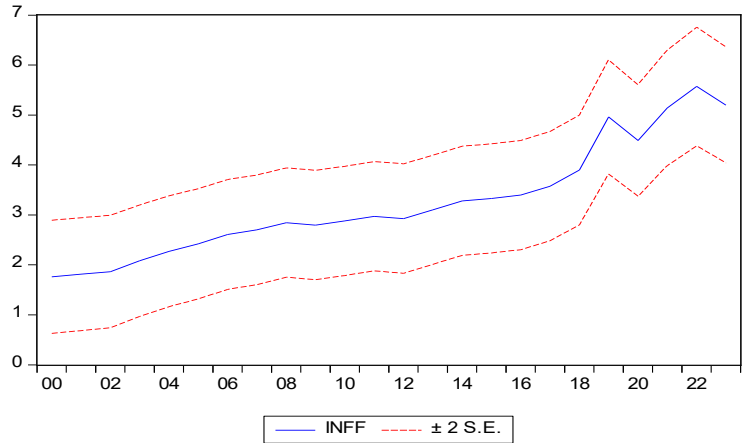

Forecast: INFF	
Actual: LOG(INF)	
Forecast sample: 2000 2023	
Included observations: 24	
Root Mean Squared Error	0.512177
Mean Absolute Error	0.411948
Mean Abs. Percent Error	13.21303
Theil Inequality Coefficient	0.074410
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.050015
Covariance Proportion	0.949985
Theil U2 Coefficient	0.641980
Symmetric MAPE	12.83437

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل Eviews10

يتضح من الشكل أعلاه أن قيمة Theil Inequality coefficient تساوي (0.074)، وهي قيمة تقترب من الصفر، وعليه يكون هنالك مقدرة عالية جدًا للأنموذج على التنبؤ، وبالتالي يمكن التنبؤ بظاهرة تأثير الإنفاق الحكومي الجاري على معدلات التضخم خلال المستقبل.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. اتضح من اختبار السكون أن البيانات متكاملة من الرتبة 1(I) أي مستقرة في الفرق الأول.
2. توجد علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي الجاري (G) ومعدلات التضخم، وهذا ما أكدته الدراسة أن قيمة معامل الإنفاق الحكومي الجاري موجبة والقيمة الاحتمالية له أقل من 0.05، وبالتالي رفض فرض العدم، وقبول الفرض البديل القائل بأن هناك علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي الجاري ومعدلات التضخم في السودان خلال فترة الدراسة.
3. توجد علاقة توازنة في المدى البعيد بين الإنفاق الحكومي ومعدلات التضخم بسبب استقرار سلسلة البواقي في المستوى.
4. تؤكد نتائج الدراسة أن المتغير المستقل (الإنفاق الحكومي الجاري) في الأنموذج يؤثر على معدلات التضخم، وذلك من خلال قيمة معامل التحديد التي بلغت 82٪.
5. توصلت الدراسة من نتائج الاختبار أن جميع معالم الأنموذج معتمدة إحصائيًا عند مستوى معنوية 5٪، وبالتالي للإنفاق الحكومي تأثير مهم على معدلات التضخم في السودان خلال فترة الدراسة.

التوصيات:

1. توجيه الإنفاق الحكومي الجاري نحو القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية، بدلًا من الإنفاق غير الإنتاجي.
2. ترشيد الإنفاق الحكومي الجاري، وضبطه وتقليل الإسراف.
3. ضبط السياسات النقدية والمالية، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المراجع:

1. أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012م.
2. أحمد مجذوب أحمد، الاقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية والاختيارت السياسية، الطبعة الأولى، هيئة الأعمال الفكرية للنشر، الخرطوم، 2013م.
3. أميرة عبد السلام محمد: دراسة بعنوان محددات التضخم في السودان خلال الفترة 1980 - 2008م، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م.
4. بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار منهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2006.
5. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006م.
6. رحاب عبد الرحمن الساير: دراسة بعنوان دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان للفترة (2000 - 2013م)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015م.
7. عامر عمران كاظم، تحليل مقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق خلال الفترة (1980 – 1996م)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة كربلا، بغداد، 2005م.
8. عبد القادر محمد عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2005م.
9. عقيل جاسم عبد االلّه، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، 1999م.
10. كريم بودخدع، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009, رسالة ماجستير في النقود والمالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، 2001م.
11. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003م.
12. التقارير السنوية لبنك السودان المركزي، والجهاز المركزي للإحصاء.
13. وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، العرض الاقتصادي، شركة مطابع السودان للعملة 2003م.
14. Ogbal O.F., Momodu A.A ., Government expenditure and inflation rate in Negeria: an empirical analyses of pairwise causal relationship, research journal f finance and accounting, vol.6,No. 15,2015.